مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥

الموقف الخليجي تجاه الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣
(قطر ، الامارات ، البحرين ، سلطنة عمان)
انموذجاً

م . م عباس فاضل امين البعاج
وزارة التربية \ المديرية العامة للتربية في النجف الاشرف

البريد الإلكتروني Email : abas.196969@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الموقف ، الخليج ، العراق ، احتلال .

كيفية اقتباس البحث
البعاج ، عباس فاضل امين، الموقف الخليجي تجاه الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ (قطر ، الامارات ، البحرين ، سلطنة عمان) انموذجاً ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Gulf Position On The U.S. Occupation Of Iraq 2003 (Qatar, The UAE, Bahrain, Oman) As A Model

Abbas Fadel Amin Al-Baaj
Ministry of Education / General Directorate of Education in Najaf Al-Ashraf

Keywords : Position, Gulf, Iraq, occupation.

How To Cite This Article
Al-Baaj, Abbas Fadel Amin, The Gulf Position On The U.S. Occupation Of Iraq 2003 (Qatar, The UAE, Bahrain, Oman) As A Model, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The Gulf States are of great strategic, economic and political importance to Iraq, due to the common historical and geographical relations that bind them. These countries are considered a basic partner for Iraq in several areas such as the economy, security, energy, and regional politics. Iraq and the Gulf States have close relations, and these relations have gone through several changes, after which the region witnessed new political transformations and opened the widest doors of change in the policies of these countries after the outbreak of the Iran-Iraq War (1980-1988) and the formation of the Gulf Cooperation Council (1981). The Gulf States stood with Iraq in its war with Iran and sought to provide military and political aid in addition to their attempts to prevent the expansion of the war and work to end it. This policy of friendship and cooperation quickly collapsed after Iraq entered Kuwait in 1990, and the negative consequences that resulted from that for Iraq politically and economically. The American occupation came as the most dangerous variable on the entire regional environment, driven by political and economic reasons, including research and knowledge of the position of

the Gulf States on that occupation. And the extent of assistance provided by some of them to the occupation forces.

الملخص :

تعد دول الخليج العربي ذات أهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية كبيرة بالنسبة للعراق ؛ نظرًا للعلاقات التاريخية والجغرافية المشتركة التي تربطهما، تُع[هذه الدول شريكًا أساسيًا للعراق في مجالات عدة مثل الاقتصاد، الأمن، الطاقة، والسياسة الإقليمية ، ربطت العراق و دول الخليج علاقات وثيقة ، ومرت هذه العلاقات بعدة متغيرات ، لتشهد بعدها المنطقة تحولات سياسية جديدة وتفتح أوسع أبواب التغير في سياسات هذه الدول بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، اذ وقفت دول الخليج مع العراق في حربه مع ايران وسعت في تقديم العون العسكري والسياسي فضلا عن محاولاتها للحيلولة دون توسع الحرب والعمل على انهائها ، وسرعان ما انهارت سياسة المودة والتعاون تلك بعد دخول العراق للكويت ١٩٩٠، وما تمخض عن ذلك من نتائج سلبية للعراق سياسيا واقتصاديا ، وجاء الاحتلال الامريكي المتغير الاشد خطورة على المحيط الاقليمي بأكمله ، مدفوعا بأسباب سياسية واقتصادية بينها البحث ، ومعرفة موقف دول الخليج العربي من ذلك الاحتلال ومدى العون الذي قدمه بعض منها لقوات الاحتلال .

المقدمة :

يعد الخليج العربي من أهم المناطق الحساسة في الوطن العربي حيث يقع ضمن إطار المنطقة التي يطلق عليها (هلال الأزمات) ، بحكم طبيعتها التي تتسم بالتأزم الداخلي واختلال الموازين الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والتوتر في علاقات الجوار وسباق التسلح والتدخل الغربي ، كما تعرضت منطقة الخليج على مدى تاريخها الطويل لكثيرمن الأزمات وكان العراق في مقدمة الأقطار العربية التي أعلنت استعدادها للدفاع عن عروبة الخليج وحرمة أراضيه ، وعلى ضوء ذلك قامت أوثق العلاقات بين العراق ودول الخليج العربي ومرت هذه العلاقات بعدة متغيرات ، لتشهد بعدها المنطقة تحولات سياسية جديدة وتفتح أوسع أبواب التغير في سياسات هذه الدول بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، وتشكيل مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١).

أعقب ذلك نجاح الولايات المتحدة في استدراج العراق ليقع في منزلق خطير تمثل في اجتياحه للكويت في (١٩٩٠) وما أعقب ذلك من شن حرب عرفت بعاصفة الصحراء لإخراج العراق من الكويت بعد فشل كافة المبادرات السلمية، وسلم العراق ذلك نفسه للقوى الغربية لتدمير ترسانته العسكرية وحصار قدراته الاقتصادية ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اتهامه بامتلاك

أسلحة دمار شامل كان حجة للعدوان العسكري الأمريكي على العراق ٢٠٠٣م ، كان هذا المتغير الاشد خطورة على المحيط الاقليمي بأكمله ، هذا المنطلق اخترنا عنوان بحثنا ((**موقف دول الخليج العربية تجاه حرب العراق ٢٠٠٣ قطر ، الامارات** ، البحرين ، **سلطنة عمان انموذجا**)) وحاولنا تسليط الضوء على ردود افعال بعض الدول الخليجية من ذلك الاحتلال .

قُسم البحث الى محورين ومقدمة وخاتمة ، وضح المحور الاول طبيعة العلاقات العراقية الخليجية (١٩٨٠-٢٠٠٣) ، ومبينا اسباب الاحتلال الامريكي للعراق وتداعياته ، ثم بين المحور الثاني ردود افعال الدول الخليجية من ذلك الاحتلال ، وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات في خاتمة البحث ، كذلك اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر تنوعت بين الرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث العلمية ، وارجو ان اكون قد وفقت في هذا البحث ومن الله التوفيق.

المحور الأول : طبيعة العلاقات الخليجية – العراقية (١٩٨٠-٢٠٠٣) :

تمارس البيئة الإقليمية دوراً محورياً في التأثير على مسار وتوجه العلاقات الخليجية – العراقية ، ويمكن القول ان العراق استطاع بعد توقيعه اتفاقية الجزائر (اذار – ١٩٧٥) [١] ان يمارس دورا اكثر فاعلية في الداخل الخليجي ، واضحت علاقات العراق مع طهران والخليج في تحسن مستمر واتفقت الاطراف على الحدود واقامة علاقات دبلوماسية مع مسقط ،وشرعت في مفاوضات جديدة مع الكويت بشأن قضية الحدود[٢] .

يمكن ارجاع أسباب التقارب العراقي – الخليجي، إضافة إلى اتفاقية الجزائر إلى حدثين مهمين خلال الفترة بين نهاية ١٩٧٨ وبداية ١٩٧٩ ، ولكل منهما طابعه الإقليمي الخاص، الحدث الأول هو انعقاد القمة العربية في بغداد في (تشرين الثاني– ١٩٧٨) ، التي عقدت إثر زيارة (انور السادات) [٣] للقدس المحتلة وتوقيع الاتفاقية [٤] ، وقد كان للعراق دور رئيس في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية حول أفضل السبل لمواجهة الموقف الناجم عن خروج مصر من الصف العربي ، واكدت الحكومة العراقية على ضرورة اقامة مؤتمر قمة عربي في بغداد يسهل تفادي اخطاء خروج مصر من ساحة الصراع العربي –الاسرائيلي، وقد رأى بعض المحللين أن العراقيين قد توصلوا في هذه القمة إلى نتيجة مفادها أن الديبلوماسية قادرة على تحقيق الأهداف العراقية أكثر من الأساليب الثورية ، الحدث الثاني وقع بعد ثلاثة أشهر من الحدث الأول، إذ سقط الشاه في طهران، وكان لسقوطه أثر كبير في العراق من ناحيتين: الأولى، إن زوال نظام الشاه قد أزاح من أمام العراق العقبة الرئيسة التي كانت تقف في طريق ممارسته دوراً أكثر فاعلية في الداخل الخليجي والثانية، أن وصول سلطة إلى طهران متباينة في

عقيدتها السياسية مع أنظمة الداخل الخليجي بدرجة تفوق تباين هذه الاخيرة مع النظام الحاكم في بغداد [٥] .

اولا : العلاقات الخليجية – العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) :

رأت دول الخليج أن تلك الحرب خطر عليها، حيث حرض راديو طهران القيام بثورة ضد آل سعود في السعودية ، وقامت بتدريب وتمويل مجموعات سرية لعمل اضطرابات في دول الخليج العربي ، التي أدركت أن تلك الحرب تهديد مباشر وخطير عليها خصوصا الكويت والسعودية ، فأخذت جانب الحذر والخشية من تلك الحرب لما قد تجلبه للمنطقة بالكامل ، وعدت دول الخليج ان كل تلك الأعمال التي تقوم بها إيران موجهة ضدها ، بعد أن استغلت انطلاق الحرب للقيام بإثارة القلاقل في السعودية [٦] .

وجاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي، بسبب ما تولد من احداث رافقت قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وما تبعها من تهديدات ايرانية ضد دول الخليج العربية على أساس مبدأ تصدير الثورة، ومن ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية، ووصول التهديد الفعلي لتلك الدول ، فقد تحسنت العلاقات العراقية الخليجية تحسناً ملحوظاً، اذ وقفت دول الخليج الى جانب العراق، وقدمت له خلال سنوات الحرب عشرات المليارات من الدولارات بعضها هبة والبعض الاخر ديون مستحقة، كان عليه دفعها حال انتهاء الحرب [٧].

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ؛ وذلك لما اخذته الحرب العراقية الايرانية من منحى يهدد بتدخلات اجنبية ، وان ما ينجم من هذا النزاع من تهديد لأمن المنطقة بأكملها ، لذا قرر المجلس الوقوف الى جانب العراق ، واكد على دعم العراق ماديا ومعنويا ، رغم المحاولات التي قام بها وزراء خارجية دول الخليج في انهاء الحرب بشكل سلمي وبالتفاوض ، لكن ايران لم ترضخ لذلك مما حتم على الدول الخليجية الى تأمين امن الخليج من خلال تشكيل قوة عسكرية خليجية سميت ب (درع الجزيرة) [٨] .

أظهر العراق رغبة في تعزيز علاقته مع دول الخليج العربي ؛ ولإدراك العراق مخاوف تلك الدول بسبب تطلعاته بالسيطرة عليها ، قام بإرسال رسائل اطمئنان بتصريحات رئيسه ومنها : ((**الخليج العربي منطقة استراتيجية كبيرة ويجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة**)) ، وكان العراق يهدف إلى الحصول على دعم الدول الخليجية، فأكد الإعلان القومي العراقي ١٩٨٠ على سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ؛ لذلك أدركت تلك الدول أن العراق هو القوة الخليجية الوحيدة القادرة على تحدي الخطر الإيراني القادم ، ولهذا قويت العلاقات العراقية بدول الخليج العربي [٩] .

استمر التعاون الخليجي– العراقي جيداً حتى نهاية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) ، وكان من المنطقي ان تستمر وتيرة التعاون بعد الحرب، وتبنت دول الخليج سياسة قائمة على تقديم العون المادي والمعنوي للعراق؛ وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ؛ ولأن العراق عد نفسه حامياً لدول الخليج من التهديدات الايرانية، وهو الذي ضحى بأبنائه امام طموحات ايران التوسعية [١٠] .

كان بين الدول المؤيدة للعراق والأكثر دعماً هي السعودية والكويت؛ فأخذت الاولى في تأييد العراق وتدعيمه بشكل كبير وإن كان غير معلن في بداية الحرب، واعتمدت الكويت في البداية على الدبلوماسية كوسيلة لاحتواء الصراع الإيراني العراقي، إلا أنها تحولت إلى داعمة بعد اشتداد الحرب و تحولها إلى خطر على أمنها ، أما دول الخليج الأخرى فرأت منذ بداية الحرب أنها تهديد حقيقي لها، إلا أنها وجدت في الدبلوماسية الحل الاسلم، فاتصفت الإمارات وعمان والبحرين وقطر بالحياد النسبي على الصعيد الرسمي مع الميل للعراق بشكل سري من خلال تقديمها بعض التسهيلات غير المباشرة له ، والأخذ ببعض الاستثناءات التي كانت للمصالح الاقتصادية دور فيها مثل الإمارات ، وحاولت في الوقت نفسه أن تكون الوسيط بين العراق وإيران لتهدئة الوضع لإنهاء الحرب ، وشهدت مواقف الدول الداعمة للعراق تقلبا في مواقفها خلال مجريات الحرب، فسعت في بعض الأوقات إلى التقرب من إيران للتخلص من خطرها وفي أوقات لاحقة كانت شديدة الانحياز والدعم للعراق [١١] .

ثانيا : العلاقات الخليجية العراقية (١٩٩٠–٢٠٠٣) :

اقترن التدخل العراقي في الكويت بمجموعة من المبررات التي قدمتها الحكومة العراقية ، من أبرز هذه المبررات، الادعاء بوجود حق تاريخي للعراق في الكويت، حيث اعتُبرت الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق خلال فترة الحكم العثماني. وتمثل هذا الحق ، وفقاً للرؤية العراقية ، في ضرورة إعادة رسم الحدود بين البلدين بما يسمح للعراق بضم الكويت أو على الأقل أجزاء من شمالها. إلى جانب ذلك، جاء التدخل مدفوعاً باتهام العراق للكويت باستغلال ظروف الحرب العراقية الإيرانية، من خلال إنشاء منشآت عسكرية ونفطية، وسرقة النفط من حقل الرميلة الحدودي المتنازع عليه ، الذي بلغت قيمة النفط المسروق منه نحو (٢٤٠٠) مليون دولار خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وأدى هذا الأمر، وفق الادعاءات العراقية، إلى زيادة الإنتاج النفطي الكويتي من الحقل، مما ساهم في إغراق السوق العالمية بالنفط. [١٢] .

شكلت السياسات النفطية التي انتهجتها الدول الخليجية (الكويت، الإمارات، والسعودية) عاملاً سلبياً ضد العراق، إذ اعتمدت على إغراق السوق بكميات زائدة من النفط، مما أدى إلى انخفاض

أسعاره. هذا الانخفاض أثر بشكل كبير على العراق الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط لتغطية عجزه المالي الناتج عن الحرب مع إيران وسداد الديون المستحقة لدول الخليج ، بحسب تقديرات منظمة أوبك لعام ١٩٩٠، بلغت واردات العراق النفطية ١٦ مليار دولار بناءً على سعر ١٨ دولارًا للبرميل. ومع احتساب التزامات العراق السنوية، بما في ذلك سداد الديون وتغطية الاحتياجات الأساسية ، كان العجز في الميزانية يُقدر بنحو ٤.٥ مليار دولار سنويًا، ولكن مع انخفاض سعر البرميل إلى ٧ دولارات نتيجة السياسات الخليجية ، أصبح العراق في مواجهة أزمة اقتصادية خانقة. هذه الأزمة دفعت النظام العراقي آنذاك إلى اعتبارها "حربًا اقتصادية معلنة"، وكان من تداعياتها نشوب الأزمة العراقية – الكويتية ودخول القوات العراقية إلى الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، هذا الحدث أشعل شرارة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة، والتي أدت إلى انهيار العلاقات بين العراق ودول الخليج بشكل كامل. في ظل هذه التطورات، أصبحت الولايات المتحدة اللاعب الرئيس في المنطقة، بينما صار العراق يُعد تهديدًا للأمن الخليجي والدولي [١٣] .

وقفت دول الخليج الى جانب الكويت، وعدت هذا الاعتداء اعتداءا على جميع الدول الاعضاء في مجلس التعاون وامن المجلس امن لا يتجزأ [١٤] ، وشاركت في الجهد الحربي ضد العراق ، بعد أن بدأت العمليات الحربية للولايات المتحدة وحلفائها من اراضيها ، وبانتهاء الحرب دخلت العلاقات العراقية الخليجية مرحلة من القطيعة ، خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ، كما ايدت دول الخليج فرض الحصار الاقتصادي على العراق بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٦١) ، وقدمت الدول الخليجية كافة التسهيلات للغرب من حيث الدعم اللوجستي للطيران الامريكي ، ولا سيما الكويت والسعودية والبحرين، وايدت الاستراتيجية الامريكية المتبعة تجاه العراق المتمثلة بالعقوبات الدولية، والسعي الى اضعافه وتدمير البنية التحتية خاصة وان الولايات المتحدة كانت دوماً تؤكد لدول الخليج ان العراق ما يزال يحتفظ بقدراته العسكرية، وكانت هذه المعلومات تدفع دول الخليج الى الريبة من توجهات العراق[١٥] .

اتضحت الرؤى حول العلاقة مع العراق في خضم هذه التداعيات ، فظهرت ثلاثة مستويات للعلاقات بين مجلس التعاون والعراق، المستوى الأول تمثله عمان وقطر وهو اكثر ميلاً للمصالحة مع العراق، والمستوى الثاني تمثله الامارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الأول والثالث واكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون ، اما المستوى الثالث تمثله الكويت والسعودية ، وتمثل الموقف المتشدد من العراق [١٦].

ثالثا: الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ الاسباب والنتائج :

١- اسباب الاحتلال :

لا يمكن حصر اسباب الحرب الأمريكية على العراق واختزالها بنقاط محددة ، اذ تتعدد الأسباب وتتوسع نظرا لتعقدها وتشابكها، منها اسباب على مستوى الاقتصاد ،ومنها ما يتعلق بطبيعة الايديولوجيات الدولية، واخرى تتعلق بالمصالح القومية والارهاب الدولي ، واستهلاك النفط العربي وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على العالم للحيلولة دون صعود قوى اخرى على الساحة الدولية ،ويمكننا الاشارة الى ما يلي :

أ- الاسباب الاقتصادية :

أصبح النفط خلال القرن العشرين ، العنصر الأساسي للطاقة المستخدمة عالمياً ، لا سيما في الدول الصناعية ، يمتلك العراق احتياطات نفطية تقدر بـ(١١٠) مليارات برميل ، أي ما يعادل نحو ١١% من الاحتياطات العالمية ، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية ومع ذلك ، ترى الولايات المتحدة أن الاحتياطات الفعلية للعراق تفوق بكثير ما تعلنه بغداد، في عام ١٩٨٧، أشار سياسيون أمريكيون متخصصون في مجال الطاقة إلى أن العراق "يسبح على بحيرة من النفط" ، ومن هنا، كان الهدف الأكبر للولايات المتحدة هو السيطرة على صناعة النفط العالمية ، والتحكم في أسعاره في السوق الدولية، مستفيدة من حقول النفط العراقية التي تتميز بقربها من سطح الأرض وانخفاض تكلفة التنقيب والاستخراج، كما سعت واشنطن لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تقليل اعتمادها على نفط دول الخليج، إلى جانب إقامة قواعد عسكرية في العراق لتعزيز نفوذها الإقليمي [١٧].

يأتي هذا في ضوء قرار الرئيس العراقي صدام حسين بتبديل عملة التعامل في بيع النفط من الدولار إلى عملة اليورو الأوربية في نوفمبر عام (٢٠٠٠) ، وقد خلف ذلك أثراً كبيراً على السياسة الاقتصادية الأمريكية؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى التفكير بجدية في إزالة نظام الحكم في العراق، وخاصة مع وجود مؤشرات تقول بأنه في عام (٢٠٢٥) سيكون ٧٠ % من النفط المستورد مخصصا للاستهلاك المحلي، ولذا ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى السيطرة على منابع النفط العالمية ، وان التدخل الأمريكي هذا في العراق ليس فقط من أجل السيطرة على النفط للاستهلاك المحلي الأمريكي، بل هو من عناصر خطة أمريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على إمدادات النفط والغاز لأوروبا، واليابان، وآسيا، ومن ثم على مستقبل الاقتصاد العالمي، لذلك فان احتلال العراق هو مكسب استراتيجي أمريكي مهم، يتمثل في سيطرتها على أهم منطقة نفطية في العالم، واستخدام نفطها كوسيلة من وسائل التنافس والصراع الدولي، والتحكم بمصير

العالم في ظل القطبية الأحادية، والسيطرة على خطوط نقل النفط من آسيا والخليج إلى أمريكا الشمالية و أوربا، بالإضافة للاستفادة من الحرب في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود، والبطالة، وارتفاع نسب الفوائد وللمحافظة على إنتاج مصانع الأسلحة، وحماية الشركات الكبرى التي تعاني من الانهيار [١٨] .

ب- الاسباب السياسية :

اراد الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تحقيق هيمنة مطلقة على نفط العرب عن طريق الاحتلال العسكري المباشر، و تطويق كامل لإيران منبع النفط الوحيد الباقي في المنطقة ، باعتبار أن إيران القوة الجديدة الصاعدة ومصدر قلق للإقليم ومصدر التهديد لإسرائيل ، مع فرض هيمنة مطلقة لإسرائيل كقوة عظمى على مقدرات المنطقة ابتداء بتحييد العراق كمصدر تهديد استراتيجي ومرورا بوقف المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وجعل منطقة الشرق الأوسط القاعدة العسكرية المتعددة والواسعة للسيطرة والاشراف على مصالحها ومراقبة مناطق شرق آسيا، فضلا عن وصول ادارة يمينية متطرفة إلى سدة الحكم في واشنطن، انطلقت من مبادئ متناقضة مع الادارة السابقة لها، التي ترفض أي تقييد لحرية تحرك الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ، فضلا عن احداث الحادي عشر من سبتمبر عام (٢٠٠١) ، التي مثلت نقطة تحول جذرية في الفكر السياسي الأمريكي، وعلاقاتها بالعالم الخارجي [١٩] .

رسمت الولايات المتحدة سياسة معينة لإعادة بناء النظام الأمني الإقليمي الجديد في الخليج، المقام على عدة أمور تسعى لتحقيقها منها : خلق نظام امني في الخليج يكون فعالاً وأقل تكلفة وأكثر كفاءة في تحقيق المصالح الأمريكية.

، وأن يكون العراق الجديد محوراً أساسياً في هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودي في النظام الأمني الخليجي السابق لاحتلال الولايات المتحدة للعراق ، لذا تم احتلال العراق في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة ، الذي يقر بحق الدول في الدفاع عن نفسها في حال تعرضت لاعتداء مسلح أو تهديد وشيك ومع ذلك، لم يكن أي من هذه الشروط متوفرًا في حالة العراق، إذ لم يعتدِ على الولايات المتحدة أو بريطانيا، كما أنه لم يشكل تهديدًا وشيكًا لهما شنت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب على العراق دون الحصول على موافقة مجلس الأمن ، بعد فشلهما في نيل تفويض بهذا الشأن ، استندت الولايات المتحدة إلى سلسلة من العوامل والقرارات التي أصدرها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١، وعلى رأسها القرار رقم (٦٨٧) ، الذي أعقب الغزو العراقي للكويت. بررت الولايات المتحدة هذه الحرب بادعاء امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، معتبرة أن وجودها يشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين ومصالحها

القومية في المنطقة ، اعتمدت الولايات المتحدة على مبدأ "الدفاع الوقائي" ، الذي يقتضي استخدام القوة لمنع تهديد محتمل قبل وقوعه ، ووجدت في القرار (٦٨٧) أساسًا لفبركة مزاعم حول امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ، وخاصة السلاح النووي. وتمكنت الحكومتان الأمريكية والبريطانية من تضليل مجالسهما النيابية بشأن خطر تلك الأسلحة المزعومة، مما أدى إلى الحصول على تفويض لشن الحرب في مارس ٢٠٠٣. وكانت هذه الحرب جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد انتهت باحتلال العراق [٢٠].

٢- مرحلة الاحتلال :

اصبح العراق بعد عام ٢٠٠٣ دولة واقعة تحت الاحتلال، استناداً الى قرار مجلس الأمن المرقم (١٤٨٣) في (٢٢ ايار ٢٠٠٣) ، الذي أعطى كل من : الولايات المتحدة وبريطانيا السلطة في العراق كونهما الدولتين القائمتين بالاحتلال مسؤولية إدارة العراق ، وعلى هذا الأساس تم تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة ، وعينت الولايات المتحدة سفيرا بمنصب مدير إداري لهذه السلطة، الذي أصبح الحاكم الفعلي للعراق ،وفي هذه المرحلة أسست الولايات المتحدة مجلس الحكم الانتقالي الذي جاء تأسيسه وفقا لصلاحيات المدير الإداري لسلطة الائتلاف، وبناءً على قوانين الحرب، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة الفقرة (٩) من القرار رقم (١٤٨٣) ، التي تشير الى أن مجلس الأمن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة للعراق تدار من قبل شخصيات عراقية، لحين قيام الشعب العراقي بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دولياً[٢١].

وكان من بين مهام مجلس الحكم تطوير علاقات العراق مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، وتطوير العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العمليات السياسية والإنسانية الجارية في العراق ووفقا لذلك أسس مجلس الحكم أول وزارة بعد الاحتلال ، بتاريخ (٢٥ \ ٨ \ ٢٠٠٣) ، إذ أنيطت حقيبة وزارة الخارجية الى السيد هوشيار زيباري ، ليكون أول وزير خارجية للعراق بعد الاحتلال. ولم تسفر جهود المجلس عن تحقيق إنجازات مهمة على الصعيد الخارجي، سوى أن مجلس الأمن رحب بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي ووزارته في العراق، وذلك بموجب القرار رقم (١٥٠٠) في (١٤ اب ٢٠٠٣) ، كذلك شغل مجلس الحكم مقعد العراق في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وحصل على ترحيب الجامعة العربية بإنشائه وتشكيل وزارته ، وعلى الرغم من أن مجلس الحكم استمد وجوده وسلطته من سلطة الاحتلال، إلا أنه اتخذ بعض المواقف الناقدة لسلطة الاحتلال، وخاصة في مجال عدم تحقيق الأمن للمواطن العراقي وكذلك في مجال رفض قرار الحكومة الأمريكية الداعي الى دخول قوات تركية للمساهمة في حفظ الامن في العراق [٢٢] .

٣- تداعيات الاحتلال :

يمكن اجمال النتائج الأولية والتي تعد رئيسة ومهمة بعد الاحتلال الأمريكي وانتهاء الحرب على العراق إلى جملة من النتائج :

• لم تستطع القوات الأمريكية والبريطانية العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهو امر قد دحض جميع الحجج التي قدمتها أمريكا وبريطانيا للاعتداء على العراق بزعم انه لا يزال يملك أسلحة دمار شامل، وأصبحت الحرب غير الشرعية على العراق عدواناً ظالماً.

• الحرب القصيرة لم تتحقق وان الضحايا البشرية تجاوزت التوقعات ودخول القوات الأمريكية في حرب طويلة.

• تدمير البنى التحتية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، والتعدي على المباني والآثار والاضرحة المقدسة .

• بروز المقاومة العراقية كقوة طاردة للمحتل ونموها بشكل كبير وسريع للدفاع عن العراق واسترجاع سيادته واستقلاله .

• تزايد الراي العام العالمي للتنديد بالاحتلال الأمريكي على العراق ، واستنكار المجازر والضحايا التي تقوم بها القوات الأمريكية في الشعب العراقي[٢٣] .

• بعد أن كانت المؤسسة العسكرية العراقية قبل قرار الحل؛ قد بلغ عدد أفرادها (٤٠٠) الف جندي نظامي وبإجمالي مع الاحتياط أكثر من مليون ضابط وجندي، موزعين على ثمانية فيالق تشكل بمجملها (٦٠) فرقة مدرعة وآلية ومشاة يضاف إليها قوات الحرس الجمهوري نحو (١٥٠) ألف شخص، ومن الأسلحة (٢٧٠٠) دبابة ، و (٣٠٠٠) ناقلة أشخاص مدرعة، و (٥٠٠٠) قطعة من المدفعية وراجمات الصواريخ، وأكثر من (٣٠٠) طائرة مقاتلة وهليكوبتر، فضلاً عن سلاح الصواريخ التي يصنع البعض منه داخل العراق من قبل منشآت التصنيع العسكري، أصبحت هذه المؤسسة بعد صدور القرار في حالة من الفوضى والضياع ، وفقد منتسبوها جميع الحقوق بعد قرارات دولة الاحتلال [٢٤].

• بعد انتهاء عمليات الغزو للعراق أصبح الاقتصاد العراقي مشلولاً؛ بسبب عدم وجود أمن محلي في العديد من المناطق، ويمتلك مستوى من الفساد يصل إلى درجة وضعته منظمة الشفافية الدولية في المرتبة (١٧٥) من أصل (١٨٢) بلداً في العام (٢٠١١) ، مما يجعله سابع بلد من البلدان الأكثر فسادا في العالم. فعلى الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمان على الجهود التشريعية المتعثرة، إلا أن العراق فشل في الوصول إلى صيغة لإنجاح الاستثمار الفعال، من

الضرائب، وقوانين الملكية لتأمين الاستثمار على كلا الجانبين المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى إنشاء قوات أمن فعالة لحماية بنيتها التحتية وشركاتها [٢٥] .

المحور الثاني

المواقف الاقليمية من احتلال العراق ٢٠٠٣

إن حدثاً كبيراً كاحتلال دولة بحجم العراق ذات سيادة، وموقع استراتيجي واقتصادي، لا يمكن أن يمر دون أن يكون لدول الإقليم ودول العالم موقف منه ، وذلك لما سيخلفه من تبعات تترك آثارها على مسار العلاقات الدولية ، وعلى توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وفي العالم أجمع، وإن أول المواقف ستصدر من دول جوار العراق التي سترتد عليها آثار ذلك الحدث سلباً كان أم إيجاباً، وهم أول المعنيين بالأمر، لأنهم أول من سيرتد عليهم ذلك الحدث بحكم القرب الجغرافي.

ادركت دول الخليج خطورة الاحتلال الامريكي للعراق واحتمال حصول التقارب بين النظام العراق الجديد وايران مما يعطي الاخيرة قوة ونفوذ على دول الخليج ، فسعت من خلال بيانات مجلس التعاون الى تأكيد استقلال العراق ووحدة اراضيه وعدم التدخل بشؤونه ، وان دول الخليج مستعدة لتقديم المساعدة للجانب العراقي ولجنة المفتشين الدوليين الذين كُلفوا للتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل بالعراق ، على انهاء المهمة في اسرع وقت ممكن وبما يُؤمن رفع الحصار عن العراق وانهاء معاناة شعبه وعودة العراق الى المجتمع الدولي [٢٦] .

يشهد الخليج العربي تحولات كبيرة منذ ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وحتى الآن، وهي التحولات التي ربما تفوق في حجمها، وتأثيرها، وتطورها مجمل ما شهده هذا الإقليم عبر تاريخه الطويل، حيث بدأت هذه التطورات غير المستقرة ابتداء بالحرب العراقية الإيرانية، مروراً بأزمة احتلال الكويت وحرب تحريرها ، ثم الغزو الأمريكي للعراق، لكن الحرب الأمريكية على العراق كانت هي الأشد وطأة على منطقة الخليج العربي، لما لها من آثار شديدة على هذه الدول [٢٧].

ويمكن رصد العديد من التداعيات التي نتجت عن الاحتلال الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامة والأمن الخليجي بصفة خاصة من أبرزها ثلاثة تداعيات مهمة أولها الانعكاسات السلبية لتدمير الجيش وقدرات الدولة في العراق وظهور عراق جديد مفعم بالصراعات الطائفية والعرقية على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون ، وثانيها الظهور القوي للنفوذ الإيراني في العراق وهو النفوذ الذي أخذ يتنامى إقليمياً في الخليج العربي وسوريا ولبنان وفلسطين وجعل من إيران خطراً غير مسبوق على التوازن الإقليمي في

الخليج العربي خصوصاً في ظل تنامى القدرات النووية والعسكرية الإيرانية، وأخيراً فتح معادلة الأمن الإقليمي الخليجي على مصراعيها أمام خيارات وآفاق جديدة وتكاليف سياسية ومادية غير مسبوقة، كما ان الشأن الخليجي سيبقى قلقا ولا ينفصل عن الشأن العراقي بسبب تدخل إيران بالشأن العراقي ، ولما كان العراق ولا يزال يمثل عمقا خليجيا، وهو ما يعني أن إيران يمكنها أن تختصر نفوذها إلى الداخل الخليجي عبر بوابة العراق بعد أن تتمكن من السيطرة على العقل السياسي للسلطة والملف الأمني العراقي [٢٨].

اولا : الموقف القطري :

لقد تحددت مواقف الدول العربية ومنها قطر من الغزو الأمريكي للعراق بناءً على عدة عوامل مثل عمق العلاقة مع الولايات المتحدة وقوتها، والاعتماد عليها خاصة في الجوانب الأمنية، وموقف الرأي العام داخل هذه الدول، ومدى أهمية تلك الدول في الخطط الأمريكية لشن الحرب على العراق، حيث رأت قطر أن أمنها مرتبط بشكل كامل مع الولايات المتحدة، لذا كانت مواقفها في خطة الحرب مؤثر، اذ أنها تضم على أراضيها قاعدتي العديد والسيلية التي كان لهما دور مهم ومؤثر في هذه الحرب ، وهذا يتضح من الزيارة الاستكشافية التي قام بها الجنرال (تومي فرانكس) قائد القوات الأمريكية في الكويت والبحرين وقطر، الذي استعرض مع القادة العرب الخطر المتزايد للإرهاب، والتهديدات التي يشكلها العراق وإيران، ومركز التعاون العسكري [٢٩].

منح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الإذن بوضع الطيران المقاتل في قاعدة العديد، الذي تضم (٤٠٠٠) جندي امريكي ، وبنقل مركز القيادة القابل للانتشار إلى معسكر السيلية [٣٠]، ويذكر قائد القوات الامريكية عند أول لقاء مع الامير بعد أن أصبح قائد القيادة المركزية، كان قد سأله ماذا يستطيع أن يفعله له؟ وكان هو قد رد مع ابتسامة واجابه بأن يرسل له عشرة آلاف جندي أمريكي، وقد حقق له ذلك قائد القوات الامريكية ، واصفا الجنود الأمريكيين بانهم تحت تصرف الامير وانهم تابعون له بقوله : " قد أكون تأخرت لسنتين، ولكنك ستحصل على جندك الأمريكيين " [٣١] .

يتضح الموقف المتعاون لدولة قطر مع الولايات المتحدة الامريكية في حربها على العراق من خلال موافقتها على استقبال القوات الأمريكية في قواعدها ، بعد ان انهت تلك القوات وجودها على ارض السعودية وعلى قاعدة الظهران تحديداً في هذا الاطار، فأن قطر الباحثة عن دور أكبر لها يفوق حجمها الصغير ، وكانت مستعدة لأية خطوة هدفها ارضاء الولايات المتحدة [٣٢].

ويبدو أن الموقف انطوى على مؤشرات واضحة إلى سعي قطر بخاصة للمنافسة على مكانة الحليف الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج، لا سيما عبر السماح

للقوات الأميركية باستخدام قاعدتي العديد والسيلية، حيث كانت القاعدة الاخيرة مقر للقيادة الرئيسة للعمليات الجوية الأميركية في الحرب على العراق كما ذكرنا سابقا ، كما كانت القاعدة الأولى بمثابة مركز القيادة والسيطرة للعمليات العسكرية في العراق، وإحدى قواعد انطلاق الهجمات الجوية، وجاء الاعتماد الأميركي على هاتين القاعدتين في سياق تقليل الاعتماد على قاعدة الامير سلطان الجوية في السعودية، وذلك بعدما كانت الحكومة السعودية قد رفضت السماح للولايات المتحدة الأميركية باستخدام تلك القاعدة في الحرب على العراق [٣٣].

ثانيا : الموقف الاماراتي :

بدا واضحا حجم الاهتمام الذي أولته دول الامارات لقضية احتلال العراق من خلال الصحافة اليومية العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، اذ شغل الحدث مساحة كبيرة من الصحف المحلية وصلت الى (١٦%) من اجمالي ما كانت تنشر تلك الصحف ، و بينت هذه الأرقام والنسب مقدار مستوى تغطية الصحافة الاماراتية لاحتلال العراق ، والاهتمام بالحدث الذي كان فوق المتوسط [٣٤].

تبنت دولة الأمارات موقفاً موحداً مع الدول العربية ، إزاء التهديدات التي تعرض لها العراق من قبل الولايات المتحدة الاميركية بشن الحرب عليه، بعد احداث الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١) ، فقد أظهرت حرصاً واضحاً على تنسيق مواقفها مع دول مجلس التعاون لمنع العدوان على العراق، اذا ما استثنينا الكويت كونها الدولة الوحيدة التي أيدت ضرب العراق واسقاط النظام الحاكم فيه ، كما جاء موقف دولة الأمارات موحداً مع قرارات اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بدورته غير العادية حول العراق ، في السادس عشر من شباط (٢٠٠٣) ، والتي تضمنت الجوانب الآتية : التزام الدول العربية بالحفاظ على امن وسلامة جمهورية العراق ودولة الكويت ووحدة أراضيها، ورفض الدول العربية للعدوان على أي منها او تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية بكونه تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية مثلما هو تهديد للسلم والأمن الدوليين ، والتأكيد على ضرورة امتناع دولهم عن تقديم أي نوع من المساعدات والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي الى تهديد أمن وسلامة العراق وتنبيه المجتمع الدولي من مخاطر العدوان العسكري على العراق وشعبه ووحدة أراضيه، كما أكد الوزراء العرب أن اللجوء الى خيار الحرب دليل على عجز مجلس الأمن من إداء مهماته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، بل هو دليل على أخفاق النظام الدولي برمته الذي يجب أن يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة كمرجعية لا غنى عنها للحفاظ على الأمن والسلام في العالم، ورفض كافة

المخططات والسياسات الهادفة الى تهديد المنطقة والتدخل في شؤونها وتجاهل المصالح المشروعة لدولها وشعوبها وقضاياها العادلة [٣٥] .

وعلى أثر تصاعد التهديدات الأميركية على العراق ، عقدت القمة العربية في شرم الشيخ في الثالث من آذار ٢٠٠٣ ، التي كان من مفاجأتها المبادرة التي أطلقها الشيخ زايد ولاقت الكثير من الجدل ما بين مؤيد ، ومعارض وقد نصت المبادرة على النقاط الرئيسة الاتية :

١- تخلي القيادة العراقية عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة ، وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية .

٢- تقديم الضمانات القانونية الملزمة محلياً ودولياً بعدم التعرض للقيادة العراقية او ملاحقتها بأية صورة من الصور .

٣- إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه .

٤- تتولى جامعة الدول العربية ، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الأشراف على الوضع في العراق لمدة انتقالية يُومن خلالها اتخاذ ما يلزم من اجراءات من اجل عودة الأمور الى حالتها الطبيعية وعلى وفق ما يرتأيه الشعب العراقي الشقيق [٣٦] .

من الجدير بالذكر ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة بوجه عام ، ودول الخليج بشكل خاص ، في تسهيل خطة الاعتداء على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ من خلال السماح للقوات الامريكية باستخدام اراضيها بالعمليات العسكرية ، فقد انطلقت القوات الأمريكية من قواعد الظفرة الجوية في ابي ظبي، ومطار الفجيرة ، وعدد من الموانئ البحرية كميناء زايد مينائي رشيد جبل علي بدبي وميناء الفجيرة اضافة الى استخدام القوات الامريكية لمياه الخليج العربي ، اذ كانت تتواجد على ارضها قاعدة الظفرة الجوية التي تضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم (٣٨٠) ، وايضا منصات انطلاق طائرات الاستطلاع ، وطائرات إعادة التزود بالوقود ، وميناء زايد ومينائي رشيد وجبل علي لاستقبال السفن الأمريكية في أراضيها [٣٧].

اعلنت دولة الأمارات بعد انتهاء العمليات العسكرية لاحتلال العراق تأييدها وتضامنها معه، فسارعت وبتوجيه من الشيخ زايد بإقامة جسور جوية وبرية وبحرية لمساندته والتواصل معه ، وكذلك اقامة المستشفيات ومحطات تحلية المياه لتوفير المياه الصالحة للشرب ، فقد أشار الشيخ زايد بان شعب العراق شعب عزيز وكريم ، ومن حقه على اشقائه الوقوف الى جانبه بكل إمكانياتهم ، ودعا الشيخ زايد شخصيات العراق الاجتماعية والسياسية ومرجعياته الدينية الى توحيد الصفوف ونبذ الخلافات والترفع عن الاحقاد وتصفية الحسابات ، والمسارعة الى طي صفحة الماضي بكل مآسيها واحزانها ، والتطلع الى مستقبل يسوده التسامح [٣٨].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 5
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ثالثا : الموقف البحريني :

كانت البحرين تدور في فلك مع دول الخليج في علاقتها بالعراق، وموقفها من الغزو الأمريكي للعراق، أما القوات البريطانية، فقد أطلقت على خطتها للحرب المقبلة (NTG-٣) ، وأكملت التدريب عليها، والذي شمل إنزال برمائي من شط العرب على الساحل العراقي في شبه جزيرة الفاو، تحت ستار نيران مقاتلات تورنادو (GR-٤) ، التي ستنطلق من البحرين لضرب أهداف عسكرية في البصرة، مع قيام اللواء السابع مدرع (جرذان الصحراء) المسلح بدبابات (تشالنجر) بالهجوم على القوات العراقية المدافعة عن محيط المدن دون اقتحامها، مما يفقدها توازنها، بالاشتراك مع عمليات قوات خاصة (SAS) و (SPS) في عمق المواقع العراقية [٣٩].

ومن هذا يتضح ان البحرين لم يختلف تعاونها مع قوات الاحتلال عن مثيلاتها من الدول الخليجية ، اذ سمحت وقدمت التسهيلات واستخدام اراضيها لضرب العراق والمواقع المحددة من قبل قادة الحرب الامريكان.

رابعا: موقف سلطنة عُمان :

اتسمت السياسة الخارجيَّة العمانية بمجموعة من السمات ، التي فرضتها حقائق تاريخية وجغرافية، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية، وقد امتازت عموما، بالهدوء، والاعتدال، والحيادية، والتوازن، والاتزان ، كما أنها جاءت مؤثرة في المستويات الخليجية، والإقليمية والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع دول العالم ،وسعى بذلك السلطان قابوس إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لبلاده في ضمان السيادة والاستقلال والأمن والاستقرار في المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعلى الرغم من انضمامها إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ ؛ بقيت السلطنة لها سياسة لاسيما تجاه الأزمات الإقليمية والصراعات العربية – العربية، والعربية – الدولية متسمة بالإيجابية من خلال ممارسة سياسة المفاوضات والوساطة الدبلوماسية لحل الأزمات والحروب التي شهدتها المنطقة عن طريق لغة الحوار والجلسات المغلقة والدبلوماسية الهادئة [٤٠].

بقيت دول الخليج ومنها السلطنة تحاول تقديم حلول غير عسكرية في مقابل تغيير نظام الحكم، وعدم تحويل الحرب إلى احتلال، وأن لا يتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف كان، وتقوم الأمم المتحدة بدورها بعد التغيير، وتخوفت السلطنة من مجيء النظام السياسي الجديد في العراق، وبدء تجربته الديمقراطية، ومكانته الاقليمية في المستقبل ، واختارت ان تقف بعيدة عن تطورات التغيير السياسي ومجيء نظام جديد في العراق الديمقراطي ، يبدو ان سلطنة عُمان

وعلى رأسها سلطانها لم تكن ترغب بالحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣، وبقيت العلاقات بين البلدين تتسم بالبرود رغم وجود علاقات دبلوماسية وسياسية على مستوى اقل [٤١].

بينما كان العراق قد سلك بعد عام ٢٠٠٣ ، سياسة تقوم على بناء علاقات طيبة مع سلطنة عمان ودول الخليج، ونجح في ذلك إلى حد كبير ؛ ولكن بدرجات متفاوتة واعتمدت السياسة العراقية نهجاً يقوم على الابتعاد عن الخلافات مع دول مجلس التعاون وبقية دول العالم ، والتي سارت بشكل ودي قائم على المصالح المشتركة، وأفتتح العراق سفارات له في دول المجلس ومنها السلطنة، وبادرت هي الأخرى بعد سنوات إلى فتح سفارات لها في بغداد أيضاً [٤٢].

يتبين مما سبق أن مواقف الدول العربية قد تباينت إزاء الحرب الأمريكية على العراق، فمنهم من استنكر ورفض هذه الحرب، وقرر عدم المشاركة بها، ومنهم من وقف على الحياد دون شجب الحرب أو المشاركة بها، وهذا النوع كان يخشى على مصالحه مع الولايات المتحدة، أما النوع الثالث فقد فتح أراضيه لتسهيل مهمة قوات التحالف، فقد وضعت الكويت كافة مناطقها في الجنوب الشرقي للعراق، تحت تصرف الجيوش الأمريكية البريطانية، وقواعدها الجوية المتهيأة للقتال، تماماً مثلما وضعت مليارات الدولارات في ميزانية الحرب الأمريكية تلك، ثم جاءت دولة قطر التي قدمت قاعدة "السيلية" فيها مقراً للقيادة الوسطى المركزية الأمريكية، وموقعاً لإدارة العمليات الحربية الأمريكية ضد العراق، وأما مملكة البحرين فقد استضافت قاعدة الأسطول البحري الأمريكي في المنطقة ، ووضع كل إمكاناته تحت تصرف القوات الأمريكية البريطانية، وهذا النوع كان يخشى من استمرار النظام العراقي الذي شكل له هاجساً كبيراً لسنوات عديدة.

الخاتمة :

• ان منطقة الخليج العربي تعيش وضعا أمنيا معقدا ، لتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية فيه، وأي حدث أو تغير في واحد من تلك الأبعاد يؤثر على الأمن الخليجي .

• الشأن الخليجي سيبقى قلقا ولا ينفصل عن الشأن العراقي ولما كان العراق ولا يزال يمثل عمقا خليجيا، وهو ما يعني أن إيران يمكنها أن تختصر نفوذها إلى الداخل الخليجي عبر بوابة العراق بعد أن تتمكن من السيطرة على العقل السياسي للسلطة والملف الأمني العراقي وهذا ما تخشاه دول الخليج .

• ان احتلال العراق على يد قوة اجنبية وما صاحبه من تقويض للدولة العراقية الحديثة ما هو الا سابقة في تاريخ العرب المعاصر، وهذا لا يعني ان القوى الاجنبية كانت قبل ذلك تكن الاحترام للسياسات العربية الداخلية، ولكن محاولاتها الرامية الى تغيير الواقع القائم على امتداد القرن العشرين اخذت شكل حركات انقلابية موجهة ضد الانظمة الاقليمية غير المتعاونة، و كان القادة

العسكريون هم القوى المفضلة لدى القوى الخارجية سواء متى ما تأكد ان نظماً سياسية في تلك الدول لا تبدي التعاون المطلوب، فأن المؤسسات العسكرية جاهزة على الدوام لأسقاط النظم حتى المنتخبة ديمقراطياً .

• انقسمت مواقف دول الخليج الى تيارات متباينة منها ما قدم التسهيلات الواضحة للقوات الامريكية ووضعت كل الامكانات العسكرية واللوجستية تحت تصرف القوات المذكورة مثل والامارات و قطر التي رأت ان امنها مرتبط بشكل كامل مع الولايات المتحدة ، بينما اختارت سلطنة عُمان موقف الحياد والاتزان.

• إن مواقف دول الخليج تباينت واختلفت من الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك حسب مصلحة كل دولة، من خلال مدى علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

هوامش البحث :

(١) اتفاقية الجزائر : عقدت بين (العراق وايران) في اذار ١٩٧٥ ، واهم بنودها تطبيق مبادئ سلامة التراب وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتم بموجب ذلك اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين الجانبين . ينظر : فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٥ .

(٢) عبد الجليل زيد مرهون ، العلاقات الخليجية العراقية ، شؤون الاوسط (مجلة) ، العدد (٤٩) ، شباط ١٩٩٦ ، ص ٥٥ .

(٣) انور السادات : ولد سنة ١٩١٨ ، في مصر ابتدأ حياته عضوا كبيرا في تنظيم الضباط الاحرار ، وتقلد عدم مناصب حكومية وفي جمهورية مصر العربية ، فكان نائب للرئيس سنة ١٩٦٤ ، ورئيس الوزراء (١٩٧٣-١٩٨١) . ينظر : احمد شلبي ، انور السادات ، شخصيته وعصره ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٠) ، ص ٥٨-٧٠ .

(٤)عقدت اتفاقية ديفيد (١٧- ايلول ١٩٧٨) بين مصر واسرائيل والتي قُوبلت بردود فعل معارضة من قبل الحكومة العراقية ، و تحفظت بعض دول الخليج على هذه اتفاقية واشجبت ،واستنكرت الجماهير العربية تلك الاتفاقية. ينظر: زياد خضر العبد ،اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الاسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، كلية الآداب،٢٠١٢،ص ٩٦-١٠١ .

(٥) عبد الجليل زيد مرهون ، المصدر السابق ، ص٥٤وص٥٦ .

(٦) وليد عمر خلف ، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ١٩٨١-٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، ٢٠١٩ ، ص ٦٧ .

(٧) فاضل رسول ، العراق – ايران اسباب وابعاد النزاع ، (المعهد النمساوي للسياسة الدولية : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٢) ،ص ٥٣-٦٠ .

(٨) زينب ابراهيم حسوني كبه ، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي ١٩٨١-١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٨ ، ص٥٣-٦٠ .

(٩)خلود خالد شاكر، السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣ ، ص٩٥.

(١٠) مجول محمد محمود جاسم ، موقف الدبلوماسية الخليجية تجاه الصراع العراقي – الايراني ١٩٨٠-١٩٨٨، الدراسات التاريخية والاجتماعية (مجلة) ، جامعة نواكشوط ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، العدد (٣٦) ، ٢٠١٩ ، ص٦٩-٧١ ؛ شيماء معروف فرحان ، العلاقات العراقية _ الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ ، المعهد (مجلة) ، العدد (١٠) ، ٢٠٢٢، ص ص٢٠٩.

(١١) وليد عمر خلف ، المصدر السابق ، ص٦٩-٧٠ .

(١٢) دراجي ذويبي ، حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١(تداعياتها واثارها) ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠٢٢ ، ص٤ وص١٢ .

(١٣) بيداء محمود احمد ، العراق و مجلس التعاون الخليجي العلاقات العراقية القطرية أنموذجا ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (مجلة) ، ٢٠١٢، ص١٩١ .

(١٤) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الحادية عشر للمجلس الوزاري ، الدوحة، ٢٢-٢٥ كانون الاول ١٩٩٠، . https://www.gcc-sg.org

(١٥)عبد الرزاق خلف الطائي، العراق والنظام الاقليمي الخليجي المتغيرات والاستمرارية، ضمن كتاب: النظام السياسي العربي والاقليمي التغيير والاستمرارية ، تحرير الدكتور خليل العلاف ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٢٦) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٨، ص ١٤٨.

(١٦) المصدر نفسه ، ص١٤٩ .

(١٧) جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق ، (عمان : دار الجنان للنشر، ٢٠١٦) ، ص١٦ ؛ محمود رفيق محمود الشيخ احمد، الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية الاداب ، ٢٠١٨، ص٥٠ .

(١٨) نور عوني عبد الرحيم ، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، اداب الفراهيدي ،(مجلة) ، العدد (٣٤) ، ٢٠١٨ ، ص٢٥٤ .

(١٩) عبد الرحمن بن عبد الكريم ، العلاقات العراقية –الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١١، ص٦٣ .

(٢٠)عبد العزيز شحادة المنصور، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق (دراسة في صراع الرؤى والمشروعات) ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(مجلة) ، مج (٢١٥) ، العدد(١) ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٠١ ؛ عبد الرحمن بن عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص٦٥.

(٢١) عبد الستار هادي عبيد ، افاق الدور الاقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٥، ص ١٦٣ .

(٢٢)المصدر نفسه ، ص١٦٤ .

(٢٣)عبد الرحمن بن عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٢٤)احمد محمود رفيق محمود ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨

(٢٥) احمد محمود رفيق محمود ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.

(٢٦) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثالثة والعشرون للمجلس الوزاري ، الدوحة، ٢١-٢٢ كانون الاول ،٢٠٠٢ . https://www.gcc-sg.org

(٢٧) محمد السعيد ابراهيم ، مستقبل العراق وتأثيره على الامن الاقليمي الخليجي ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، (مجلة) ، مج(١) ، العدد (١) ، ص ١٤٦ .

(٢٨)عبد الصمد سعدون عبدالله، العراق ومعضلة لامن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣ ، الخليج العربي (مجلة) ، مج (٤٢) ، العدد (١) ، ٢٠١٤، ص ٧٩ .

(٢٩) محمود رفيق محمود ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٣٠) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة) ، دراسات دولية (مجلة) ، العدد(٤٥) ، ٢٠١٠ ، ص١٤٤ .

(٣١) محمود رفيق محمود الشيخ احمد، المصدر السابق ، ص ١٥٦ .

(٣٢) بيداء محمود احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٣٣) جاسم يونس محمد الحريري، العلاقات العراقية الخليجية بعد الاحتلال الامريكي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٣٧) ، ٢٠١٠ ص١٦٧-١٦٨ .

(٣٤) شعبان حسن حمادة الناصري ، تغطية الصحافة الإماراتية لغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، دراسة تحليلية لجريدتي البيان والخليج ، العربية لبحوث الاعلام والاتصال ، (مجلة) العدد (١٦) ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٤ .

(٣٥) صبا حسين مولى ، العلاقات العراقية الاماراتية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بحث نشر ضمن وقائع مؤتمر جامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٢ ، ص ١٧٤-١٧٥ .

(٣٦) صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٣٧) سليم كاطع علي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ ؛ صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣٨) صبا حسين مولى ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣٩) محمود رفيق محمود الشيخ احمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٤٠) محمد كريم كاظم ، الدور الاقليمي لسلطنة عمان ونموذج الحياد الايجابي ، حمورابي (مجلة) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٨، ص ١٥٥ .

(٤١) مفيد الزيدي ، العلاقات بين العراق وسلطنة عمان ٢٠٠٣-٢٠٢٠ وفرص المستقبل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (مجلة) ، جامعة بغداد ، العدد (٤٥) ، ٢٠٢٢، ص ٢٤-٢٥ .

(٤٢) مفيد الزيدي ، المصدر السابق، ص ٢٥ .

قـــــــائـــمة المصـــــــــــــــادر

اولا : القران الكريم

ثانيا : الوثائق المنشورة :

• الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الحادية عشر للمجلس الوزاري ، الدوحة، ٢٢-٢٥ كانون الاول ١٩٩٠، . https://www.gcc-sg.org

• الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزاري ، الدوحة، ٢١-٢٢ كانون الاول ٢٠٠٢، . https://www.gcc-sg.org

ثالثا : الرسائل والأطاريح الجامعية :

• خلود خالد شاكر السياسة الخارجية السعودية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٧٥م ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .

• دراجي ذويبي ، حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١(تداعياتها واثارها) ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠٢٢ .

• زياد خضر العبد ،اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الاسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، كلية الآداب،٢٠١٢.

• زينب ابراهيم حسوني ، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي ١٩٨١-١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٨ .

• عبد الرحمن بن عبد الكريم ، العلاقات العراقية –الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١١.

• عبد الستار هادي عبيد ، افاق الدور الاقليمي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٥.

• فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٦.

• محمود رفيق محمود الشيخ احمد، الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية الاداب ، ٢٠١٨.

• وليد عمر خلف ، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق ١٩٨١-٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية البنات للاداب والعلوم والتربية ، ٢٠١٩ .

رابعا : الكتب العربية :

• احمد شلبي ، انور السادات ، شخصيته وعصره ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٠) .
• جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق ، (عمان : دار الجنان للنشر، ٢٠١٦) .
• فاضل رسول ، العراق – ايران اسباب وابعاد النزاع ، (المعهد النمساوي للسياسة الدولية : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٢) .

خامسا : البحوث المنشورة في المجلات والدوريات :

• بيداء محمود احمد ، العراق و مجلس التعاون الخليجي العلاقات العراقية القطرية أنموذجا ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (مجلة) ، ٢٠١٢.
• جاسم يونس محمد الحريري، العلاقات العراقية الخليجية بعد الاحتلال الامريكي ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٣٧) ، ٢٠١٠ .
• سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة) ، دراسات دولية (مجلة) ، العدد(٤٥) ، ٢٠١٠.
• شعبان حسن حمادة الناصري ، تغطية الصحافة الإماراتية لغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ دراسة تحليلية لجريدتي البيان والخليج ، العربية لبحوث الاعلام والاتصال ، (مجلة) العدد (١٦) ، ٢٠١٧.
• شيماء معروف فرحان ، العلاقات العراقية _ الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ ، المعهد (مجلة) ، العدد (١٠) ، ٢٠٢٢ .
• صبا حسين مولى ، العلاقات العراقية الاماراتية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بحث نشر ضمن وقائع مؤتمر جامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٢ .
• عبد الجليل زيد مرهون ، العلاقات الخليجية العراقية ، شؤون الاوسط (مجلة) ، العدد (٤٩) ، شباط ١٩٩٦.
• عبد الرزاق خلف الطائي، العراق والنظام الاقليمي الخليجي المتغيرات والاستمرارية، ضمن كتاب: النظام السياسي العربي والاقليمي التغيير والاستمرارية ، تحرير الدكتور خليل العلاف ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (٢٦) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، الموصل ، ٢٠٠٨ .
• عبد الصمد سعدون عبدالله، العراق ومعضلة ألأمن الخليجي بعد العام ٢٠٠٣ ، الخليج العربي (مجلة) ، مج (٤٢) ، العدد(١) ، ٢٠١٤.
•عبد العزيز شحادة المنصور، امن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق (دراسة في صراع الرؤى والمشروعات) ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(مجلة) ، مج (٢١٥) ، العدد(١) ، ٢٠٠٩.
• مجول محمد محمود جاسم ، موقف الدبلوماسية الخليجية تجاه الصراع العراقي – الايراني ١٩٨٠–١٩٨٨، الدراسات التاريخية والاجتماعية (مجلة) ، جامعة نواكشوط ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، العدد (٣٦) ، ٢٠١٩ .
• محمد كريم كاظم ، الدور الاقليمي لسلطنة عمان ونموذج الحياد الايجابي ، حمورابي (مجلة) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٨ .
• مفيد الزيدي ، العلاقات بين العراق وسلطنة عمان ٢٠٠٣–٢٠٢٠ وفرص المستقبل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (مجلة) ، جامعة بغداد ، العدد (٤٥) ، ٢٠٢٢.

• نور عوني عبد الرحيم ، حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، آداب الفراهيدي ،(مجلة) ، العدد (٣٤) ، ٢٠١٨.
•محمد السعيد ابراهيم ، مستقبل العراق وتأثيره على الامن الاقليمي الخليجي ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، (مجلة) ، مج(١) ، العدد (١).

First: The Holy Quran

Second: Published Documents:

•General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, Press Statement issued at the 11th Ministerial Council Session, Doha, December 22-25, 1990. https://www.gcc-sg.org

•General Secretariat of the Gulf Cooperation Council, Press Statement issued at the 23rd Ministerial Council Session, Doha, December 21-22, 2002. https://www.gcc-sg.org

Theses and Dissertations

•Kholoud Khaled Shaker: Saudi Foreign Policy towards the Arab World since 1975. Master's Thesis, Faculty of Law and Politics, University of Baghdad, 1983

•Draji Dhweibi: The Second Gulf War 1990-1991 (Implications and Consequences). Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2022

•Ziyad Khidr Al-Abd: The Egyptian-Israeli Camp David Agreement. Master's Thesis, Islamic University, Faculty of Arts, 2012

•Zainab Ibrahim Hassouni: The GCC's Stance on Issues in Its Arab Neighborhood (1981-1991). Master's Thesis, Al-Muthanna University, Faculty of Education for Humanities, 2018

•Abdulrahman bin Abdulkarim: Iraqi-Iranian Relations under the US Occupation of Iraq (2003-2011). Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, 2011.

•Abdul Sattar Hadi Obeid: The Prospects of Iraq's Regional Role Post-2003. Ph.D. Dissertation, World Islamic Sciences and Education University, Faculty of Graduate Studies, 2015

•Falah Khalaf Mohammed: The 1975 Algiers Agreement: Its Premises and Consequences. Master's Thesis, Al-Mustansiriya University, Higher Institute of Political and International Studies, 2006

•Mahmoud Rafeeq Mahmoud Al-Sheikh Ahmed: The US Occupation of Iraq (2003-2011). Master's Thesis, Islamic University, Faculty of Arts, 2018

•Walid Omar Khalaf: GCC Policies towards Iraq (1981-2003). Ph.D. Dissertation, Ain Shams University, Faculty of Women for Arts, Sciences, and Education, 2019

Arabic Books

Ahmed Shalabi: Anwar Sadat: His Personality and Era. Cairo: Al-Nahda Library, 1990•

•Jassim Younes Al-Hariri: Regional and International Competition in Iraq. Amman: Dar Al-Jinan Publishing, 2016

•Fadhil Rasoul: Iraq-Iran: Causes and Dimensions of the Conflict. Austrian Institute for International Affairs: General Information Authority, 1992

.Published Research in Journals and Periodicals

•Bidaa Mahmoud Ahmed: Iraq and the GCC: Iraqi-Qatari Relations as a Case Study. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies (Journal), 2012

•Jassim Younes Mohammed Al-Hariri: Iraqi-Gulf Relations Post-US Occupation. Strategic Stdies Center, Issue (137), 2010
•Salim Kati Ali: US Military Presence in the Arabian Gulf (Main Motivations). International Studies (Journal), Issue (45), 2010
•Shaaban Hassan Hamada Al-Nasiri: The Coverage of Iraqi Invasion and Occupation by Emirati Newspapers in 2003: Analytical Study of Al-Bayan and Al-Khaleej. Arab Media and Communication Research (Journal), Issue (16), 2017.
•Saba Hussein Moula: Iraqi-Emirati Relations. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, published in the proceedings of Al-Mustansiriya University Conference, Baghdad, 2012
•Abdul Jalil Zaid Marhoon: Gulf-Iraq Relations. Middle East Affairs (Journal), Issue (49), February